

الفصل السادس
النمو الديموغرافي في محيط
البحر الأبيض المتوسط

obeikandi.com

يدو من خلال تشخيص الحالة الديموغرافية في العالم اليوم، أن واحدا من اثنين من سكان العالم يعيش اليوم في بلد معدل الولادات فيه أقل من الحد الذي يضمن خلف الأجيال، وهذه الحالة لم تعد مقتصرة على أوروبا فحسب أو "صين" الطفل الوحيد، وإنما امتدت إلى بلدان كثيرة من الكرة الأرضية، أي أن هذه الحالة امتدت إلى أمريكا والغرب برمتها ولم تعد القضية شمال وجنوب، وكمثال على هذه الحالة نجد بلدين عربيين هما تونس ولبنان حيث انخفض معدل الولادات فيهما سنة (1999م) إلى ما تحت حد الخطورة بقليل، والذي لم يكن بتلك الخطورة مادام الرقم الذي بلغه قدر بـ (2,09%) للمرأة الواحدة، أي مستوى معروف عنه ضمانه تحديد الأجيال.

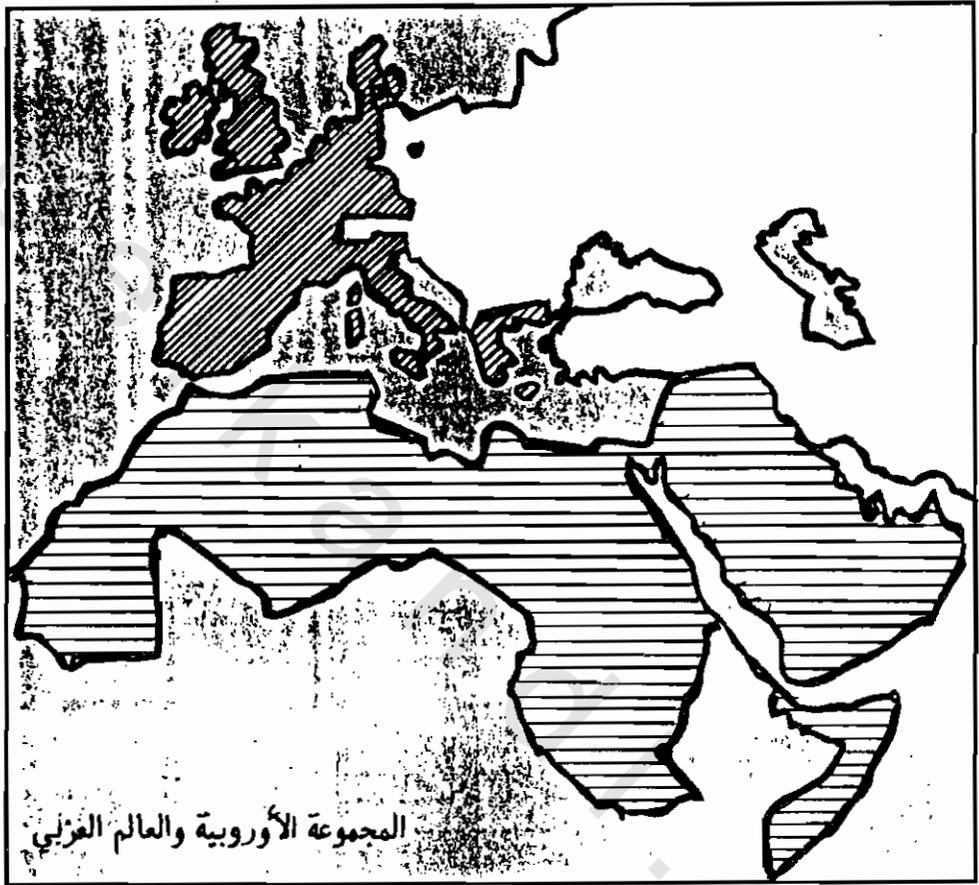
والجدير بالملاحظة، أنه في سنة (1999م) بلغ معدل الولادات في تونس (2,09%) طفل واحد لكل امرأة، لكن باختلاف كبير بحسب المناطق، إذ نجد هذا المعدل في مقاطعة تونس لم يتعد (1,55%). وهناك دول أخرى مرشحة لمعرفة نفس هذا المعدل الواقع تحت ضمان تجديد الأجيال (*le renouvellement des générations*) حسب مقياس منظمة الأمم المتحدة وهذه البلدان المقبلة على هذه الوضعية هي الجزائر، المغرب، وليبيا، وبسرعة أقل بعض دول المشرق العربي مثل مصر، لتليها من بعيد دول أخرى من المنطقة.

ويبدو أن نهاية الانفجار الديموغرافي بدأت ترسم معالمها، كحجم الأسرة، وسيادة النمط الأسري من طفل واحد أو طفلين حاليا لاتعني بأي حال توقف زيادة

الدورة السكانية، لكن الثابت، حتى الآن، على الأقل، بكل المقاييس، أن معدلات هذه الزيادة الطبيعية للسكان هي في تقلص مستمر، وكمثال الجزائر بحالتها المدهشة إذ بلغ معدل الزيادة أقصاه سنة (1984م) ، أي منذ (16) سنة فقط تم تسجيل زيادة سنوية بلغت سنويا (32) في الألف. لكن بعد عشر سنوات من بعد أي في سنة (1984م) انخفض هذا المعدل بعشر نقاط ليصل سنة (1999م) ، وهو آخر رقم لدينا، الى (14) في الألف.¹

وهكذا، يتضح لنا جليا، أن حالة الجزائر تضعنا أمام انخفاض سريع جدا في نسبة الزيادة السكانية، لكن مع ذلك ينبغي تكيف الآثار المترتبة عن المعدلات المرتفعة التي شهدتها العقود الأخيرة. وما يحدث حاليا في المجال الديموغرافي قد يقرب الوضع الراهن، مما يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في الصيغ التي تم التعود عليها في ما يخص منطقة البحر الأبيض المتوسط (la mer méditerranée) والفروق الثقافية بين الشمال والجنوب (nord-sud).

¹انتقالية واستشفاف، العدد 2، سنة 2002م، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر.



نشرة الجزائر والمجموعة الأوروبية، سنة 1985، الجزائر.

ارتفاع الولادات في بلدان الجنوب

صدر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان بعنوان "الوضع السكاني في العالم" وهو تقرير غاية في الأهمية، صدر في سنة (1998م) ، يحتوي التقرير على ملحق إحصائي يعطي المؤشرات السكانية الرئيسية الخاصة بكل دولة ولفترات مدتها عادة خمس سنوات. وما يستوقف المرء في هذا التقرير هو الحالة الليبية، خاصة في الفترة (1995م-2000م) ظهر فيه أن معدل الولادات لدى المرأة الليبية هو (5,92) طفل. إلا أن ماثير الدهشة أن التقرير الخاص بتلك السنة- أي في السنة الموالية- المعدل المسجل سنة (1998م) المذكور قد انخفض انخفاضاً كبيراً يبلغ (3,10) وهذا معناه أن عدد الولادات لدى المرأة الليبية قد تقلص بـ (2,4) طفل في ظرف سنة!! وهذا غير صحيح، فقط التغيير وقع في الطريقة التي تم اعتمادها في تقرير عدد الولادات، وهو ما يسمى باستيفاء الحساب (mise à jour).

في المغرب أيضاً وقع ما يصل في ليبيا، فعند قراءة تلك للصفحة المخصصة للسكان في التقرير نجد أن التوقعات تقول إن عدد سكانه سيبلغ (60) مليون نسمة سنة (2025م). لكن عادة ماتم إعادة النظر من هذه التوقعات، ففي التقرير الصادر في سنة (1984م) يشير إلى أن عدد سكان المغرب في أفق (2025م) قد ينخفض بما لا يقل عن (20) مليون، وهكذا يتم بجرة قلم على (20) مليون مغربي في أفق

(2025م). ويتواصل اليوم هذا الشعب، إذ من المتوقع أن يبلغ عدد المغاربة (37) مليون سنة (2025م).

وهناك حالة أخرى قد تبدو غريبة، وهي حالة العراق، الذي لا يجري به أي تحقيق إحصائي للسكان منذ مدة طويلة، بسبب الحروب والاضطرابات التي عرفتها المنطقة ولا تزال، والتي آخرها الاحتلال الأمريكي، مما حدا بالأمم المتحدة أن تعطي مؤشرات حالياً بمعدل (5,25) طفل لكل امرأة، لكن واقع الحال يفند ذلك، إذ كيف يبذل العراق مستترفاً بالحروب ويخضع لحصار دولي منذ عشر سنوات قادر على أن يخلق لدى سكانه الثقة في العيش وبناء اقتصاد يسمح بمثل هذا العدد من الأطفال.

الأهمية النسبية للبادلات التجارية بين المغرب العربي والمجموعة الأوروبية

- محصنة المجموعة الأوروبية في تجارة المغرب العربي والخارجية

الصادرات

الواردات



محصنة المغرب العربي في التجارة الخارجية للمجموعة الأوروبية

الصادرات

الواردات

المغرب العربي 1,3%

المغرب العربي 1,5%



نشرة الجزائر و المجموعة الأوروبية سنة 1985، الجزائر

إن خرافة ارتفاع معدل الولادات في العالم العربي (le monde arabe) حديثة النشأة، وليس صحيحا إن معدل الولادات في العالم الاسلامي مرتفع جدا، كل ما في الأمر أن هناك مواجهة سياسية، ومواجهة عسكرية بين الشرق والغرب، أو بين الشمال والجنوب، والمواجهة حدثت بالفعل في مناطق ثلاث هي: مصر، وفلسطين، والجزائر، وما يؤسف له حقا أن كاتبنا لامعا مثل صمويل هنتنغتون الذي أصدر كتابه صراع الحضارات في سنة (1996م) ، ورد في جزء من الكتاب أن المد الاسلامي سوف يراوح مكانه ليحتويه التاريخ.. وقد يحدث ذلك لامحالة حينما يضعف المد الديموغرافي الذي كان يتغذى منه. وهو ما يتوقع أن يتم في السنوات (2020-2030م).¹

إن معدل زيادة الولادات في دول البحر الأبيض المتوسط (la mer méditerranée) هي الآن أضعف إذ يبلغ (3,5) طفل لكل امرأة، وفي الجزائر بـ (2,67) ، أي أنه ينخفض بالكاد كل يوم، وبسرعة أكبر ما كان الحال عليه في السبعينيات حينما بلغ هذا المعدل ذروته، حيث كان المعدل في تلك الفترة (7-8) طفل لكل امرأة بحسب البلدان² والفئات الاجتماعية، بمعنى أن فتيات الألفية الثالثة في الجزائر أصبحن اليوم يلدن أقل من نصف ما كانت أمهاتهن يلدن، وبالتالي، فالأمور تتغير بسرعة بصورة أذهلت خبراء الأمم المتحدة في هذا الشأن وما يحدث في الجزائر يحدث في تونس، وفي إيران.

¹ للمزيد من التفاصيل انظر مولفنا حول "النظام الدولي الجديد"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، سنة 2003.
² انتقالية واستشفاف مرجع سبق ذكره.

وفي مصر، بعد تقهقر النظام الريعي للدولة (le syst me rentier de l'etat) ، الذي لم يدم الا نحو ثماني سنوات انخفض معدل الولادات في زمن حكم عبد الناصر، ليستأنف تصاعده في عهد السادات، ثم ليتقهقر من جديد جراً بَرَامَج الاصلاحات الهيكلية المعتمدة في منتصف الثمانينيات.

أما معدلات الولادات في فلسطين، فنجد في غزة أن (90%) من السكان تقريبا هم حضر (urbanisation) والمفترض أن هذا العامل وغيره (تعليم البنات بتأهيله الجيد) يؤدي إلى انخفاض معدل الولادات، إلا أن تحقيقا جرى في سنة (1995م) سجل رقما قياسيا في عدد الولادات بلغ، في أوائل التسعينيات، نحو (8) أطفال لكل امرأة، والأغرب أن هذا الخط البياني ارتفع معده أثناء الانتفاضة، رغم ارتفاع نسبة التمدرس لدى الأطفال، إنما القنبلة الديموغرافية التي يراهن عليها الفلسطينيون في وجه الاحتلال الذي يحاول إبادتهم بكل الوسائل، زيادة على أن الاقتصاد الفلسطيني هو في الأساس ريعي بكل الأدعاءات.

كثيرا ما يطرح الباحث الديموغرافي أثناء تناوله فئة الخمسة وعشرين سنة من العمر وهي أولا: نوع المنافسة التي يجدها لدى جيله؟، وثانيا: ماهي الأعباء الحالية المفترض أن يخضع لها الفرد إن من جانب الأولياء بعد توقفهم عن العمل؟ أو بكافة جيلهم متى كان هناك نظام أشمل لإعادة التوزيع. وثالثا: ماهي الأعباء المترتبة على الفرد أثناء حياته في ما يخص ذريته أو ما هو آت؟.

هذه المؤشرات بقوائمها الثلاثة لها حساباتها الخاصة بكل دولة في المنطقة التي تمتد من إيران إلى المغرب، وهي على قدر كبير من الأهمية، ويسمى البعض بالمنافسة الأفقية (*la concurrence horizontale*) ، أي بين أفراد نفس الجيل، والتي تبدو جلوية من خلال أفراد الأسرة الواحدة، وهي منافسة خاضعة إلى حركتين متعاكستين. فمن جهة، هناك انخفاض معدل الوفيات الذي زاد في حدة المنافسة لأن عدد الأطفال الذين بلغوا سن الـ (25) هو اليوم أزيد بكثير منه في فترة سابقة، ومن جهة ثانية ، أدى انخفاض هذه المنافسة، بالنسبة لكافة دول منطقة البحر الأبيض المتوسط (*la méditerranée*) ، وقد بلغت هذه المنافسة أوجها في الفترة الممتدة ما بين (1970م-1975م) ، وإن تباينت من حالة إلى أخرى. فلو أخذنا بمقياس عدد أفراد الأسرة الواحدة، وهو بمعدل (5,34) لوجدنا أنها تختلف

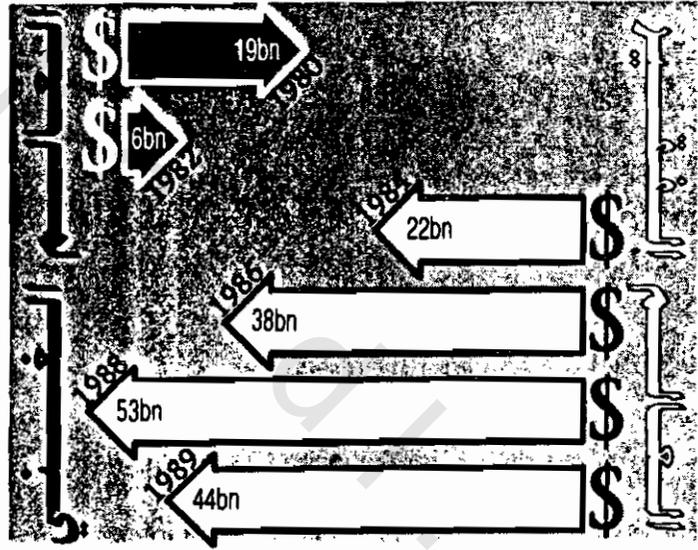
انتقالية واستشفاف،مرجع سبق ذكره

كثيرا من بلد عربي إلى آخر، ففي لبنان بلغ عدد الذرية أقصاه في جيل سنة (1950م) حيث قدر معدله بـ (4,8) ، وفي فلسطين في جيل (1990م) حيث قدر معدله بـ (7,2) ، أما في الجزائر، فإن أعلى زيادة كانت سنة (1975م) بمعدل (6,2).

عكس التدفق النقدي

يبين الشكل صافي التحويلات المالية بين البلدان الصناعية والنامية على مدى العقد الماضي. «التحويلات الصافية» تعني جميع القروض مطروحاً منها الفوائد ومدفوعات رأس المال من القروض السابقة.

تحويلات الى البلدان النامية



تحويلات من البلدان النامية

يقدر ان الحماية الاغلاقية للتجارة في الدول الصناعية تكلف البلدان الفقيرة مبلغ ٥٠ مليار دولار إضافية كل سنة ، نتيجة لتوقف صادراتها .

منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونيسف).

الهجرة الدولية (l'emmigration internationale) ومسار برشلونة

أدى النمو الديموغرافي السريع في دول حوض البحر الأبيض المتوسط (la mer méditerranée) إلى فروق في التنمية الاقتصادية، ويشهد اليوم الخطاب السياسي في أوروبا حالة من التغير في اعتماد مرونة من شأنها تغيير النظرة حول مسألة الهجرة. وفي البلدان الأوروبية هناك أصوات تدعو إلى الصرامة التامة في ما يخص عودة المغتربين إلى أوطانهم.

وقد كلفت اللجنة الأوروبية عددا من الخبراء من بينهم¹ للتفكير في مسألة الهجرة، لكن بغرض تقديم اقتراحات وصيغ جديدة، حتى يتم على أساسها وضع نصوص جديدة، وموقف الساسة والإداريين في أوروبا يقوم على اعتبار أن هناك تكاملا بين الطلب الأوروبي والعرض القادم مما يسمى في أوروبا بالبلدان الأخرى، وغني عن البيان بلدان جنوبي البحر الأبيض المتوسط.

من جهة الطلب، هناك بطبيعة الحال فكرة شيخوخة السكان في أوروبا خاصة أن التقاعد يؤخذ غالبا في الستين. إن الانفجار الديموغرافي الذي عرفته أوروبا إثر الحرب العالمية الثانية ستبلغ أجياله هذا السن سنة (2006م) ولاسيما في تلك الأنظمة التي تأخذ بالتقاعد على أساس التقسيم، وهي السائدة حاليا في أوروبا.

¹ السيد/هليليب فار غاس، مدير برنامج الهجرات المتوسطية، بفلورنسا.

الأسلحة والديون والناس

يكرس نحو ٤٠٪ من النفقات الحكومية في البلدان النامية للنفقات العسكرية وخدمة الديون. وفي بعض المناطق، يبلغ الانفاق الحكومي على الجيوش والتسلح ضعف النفقات الحكومية على الصحة والتعليم معاً.

النسبة المئوية للنفقات الحكومية المركزية على الجيوش والتسلح وخدمة الديون والصحة والتعليم.



منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

أيضا، هناك حالة الانتعاش الاقتصادي (le boom économique) الذي تشهده أوروبا، والذي بلاشك، يتأثر كثيرا بمؤشر ذي صلة كبيرة، وهو البطالة التي على وشك الزوال بسرعة في هذه البلدان، وهذا قد يساعد على تغيير النظرة الى المغرب بعد أن كان يعتبر أنه ما جاء إلا ليخطف منصب عمل على حساب المواطن، وصار ينظر الى المغرب على أنه يسد الحاجة إلى اليد العاملة في المؤسسة، وبالتالي، فهناك انتعاش اقتصادي على غاية من الأهمية. لقد وقع الحديث كثيرا عن قطاع المعلوماتية، وتكنولوجيات الإعلام في ألمانيا، حيث طلبت هذه الأخيرة من الهند تزويدها بـ (80.000) مختص في هذا المجال لكنها لم تستطع الحصول الا على (5000) منهم، إذن، الألمان قلقون جدا بعد أن لاحظوا أن الناس لا يتهاتفون عليهم بعد العرض الذي أعلنوه.

وكانت وثيقة قد أثارت ضجة إعلامية، ويتعلق الأمر بتقرير أنجزته منظمة الأمم المتحدة (ONU)، يحمل توقعات سكانية مستقبلية على عدد من البلدان المصنعة، وجاء التقرير بعنوان هل تقدم هجرة الاستعاضة حلولا؟ (la migration offre - t-elle du solution !de remplacement ! ويدرور الموضوع حول تعويض النقص المسجل في عدد السكان الأصليين بمغتربين بحسب الأغراض التي يتم تحديدها، وهي حضور الملايين المغتربين الضروريين لبلدان الاتحاد الأوروبي برتمته في الفترة الممتدة ما بين (2000م-2050م). فإذا أردت الاحتفاظ بالعدد الإجمالي للسكان فقط، يلزمك (47) مليون مغترب، وهو عدد ليس بكبير، لأن مليون كل سنة لا يني الشيء الكثير. وإذا أردت الاحتفاظ بالعدد الإجمالي لليد العاملة النشطة،

يلزمك (6,79) مليون مغترب، وهو عدد يفوق العدد الأول بكثير، يتطلب الأمر استخدام (5,1) مليون مغترب كل سنة. وإذا أردت الاحتفاظ بما يسمى بعلاقات التبعية (les relations de dépendance) ، أي العلاقة بين السكان النشطين والسكان غير النشطين، يلزمك (701,1) مليون مغترب حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة (ONU).

إجراءات الشمال نحو الجنوب

بقراءة هادئة لمسار برشلونة¹ نجد أنه يتحفظ كثيرا في الجوانب الإنسانية. فالمنطقة الأوروبية متوسطة وفق هذا المسار تقوم على مبدأ التمييز بين الرغبة في تشجيع الزيادة في تنقل البضائع، ورؤوس الأموال، والأفكار، من جهة، وبين ضرورة مواصلة التحكم في تنقل الأشخاص من جهة ثانية، وهكذا نجد طرفي المعادلة في مسار برشلونة غير متوازنين.

وعودة إلى سنة (1974م)، كانت الإجراءات المعتمدة في أوروبا تقضي بالسماح بلم شمل الأسر، وهجرة اللاجئين، أو طالبي اللجوء السياسي (l'asile politique)، على أساس كل حالة على حدة، في المقابل لاتسمح هذه الإجراءات بهجرة العمال آلافي الحالات النادرة، وبالتالي، فمسار برشلونة لم يغير من الأمر شيئا في هذه الاجراءات، ولا يزال يشجع على ترقية التبادل الاقتصادي ويمنع التبادل الديموغرافي، وهذا الغموض يرجع في الأساس الى الخطاب الأوروبي، الذي مافتئ

¹ انضم اجتماع برشلونة، الذي تم تنظيمه تحت رئاسة اسبانيا للاتحاد الأوروبي في 28 و29 نوفمبر سنة 1995م، وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ونظرائهم من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وهم: الجزائر، قبرص، مصر، اسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، والسلطة الفلسطينية، وتحظى موريتانيا، بحكم انتمائها إلى اتحاد المغرب العربي بوضع قانوني خاص، ولم تشمل هذه الدعوة أيا من ليبيا ولا البانيا ولا حتى جمهوريات يوغسلافيا السابقة.

وحدد إعلان برشلونة أهداف وطرق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى للبحر الأبيض

المتوسط وهي:

-التعاون السياسي والتعاون في مجال الأمن،

-التعاون الاقتصادي والمالي،

-التعاون في الميادين الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

اين تذهب المساعدات

يصرف نحو ١٥٪ فقط من جميع المساعدات على الصحة والتعليم (بكافة مستوياته) والبرامج السكانية، بينما يصرّف ٢٪ فقط على الرعاية الصحية الأولية والتعليم الابتدائي، وهي الخدمات الأساسية للغالبية الفقيرة في البلدان النامية.



نشرة الجزائر والمجموعة الأوروبية، سنة 1985م، الجزائر.

معدح الحريات وانفتاح أوروبا، أولاً نحو الجنوب (اسبانيا، والبرتغال، واليونان) ، ثم حالياً نحو الشرق. لقد انفتحت أوروبا على اسبانيا بعد تخلصها من نظام فرانكو، وعلى البرتغال بعد تخلصها من نظام سالازار، وعلى اليونان بعد تخلصها من نظام العقدهاء، واليوم تفتح على الشرق بعد سقوط جدار برلين. لكن كلما تعلق الأمر بالحديث عن الهجرة طغت مسألة الأمن، والإرهاب، وغيرها إلى السطح من جديد.

الا أن ما يلاحظ حالياً، أن سياسات القيود المفروضة في مجال الهجرة، والتي كانت محل انتقاد كثير من السياسيين، أثبتت عجزها في مجال الاجراءات بمرور الأيام، كما بينت عجزها في مجال مراقبة الحدود، والتضييق على الحصول على التأشيرات دون جدوى. وهناك اتجاه يهدف إلى القضاء على أسباب الهجرة في حذ ذاتها، وغلق دورة الهجرة بالأساس كما تم ذلك في الحالة الايطالية من قبل، ومؤخراً في الحالة البرتغالية بالنسبة إلى الهجرة من هذا البلد نحو أوروبا الشمالية، وهي حالات بدأت دراستها يجد.

إن مستقبل منطقة البحر الأبيض المتوسط ديموغرافيا، أنه لأول مرة في التاريخ، يدخل الشمال في فترة سوف تشهد فيها انخفاضاً لليد العاملة النشطة فيه، كما يمكن أن تواصل إنتاجية العمل في الزيادة، ونفس الشيء ينطبق على الإستهلاك ولاسيما في قطاع الخدمات، ويتنظر أن يقضي التقدم التكنولوجي على مناصب العمل، وسيظل هذا الحال لفترة في الدول الواقعة شمال البحر الأبيض المتوسط، أي أن مناصب الشغل سوف يتجاوز مستوى الطلب، وكنتيجة حتمية لذلك أن أوروبا سوف تكون في حاجة إلى اليد العاملة.

أيضا، سوف تشهد اليد العاملة النشطة في دول الجنوب تزايدها خلال العقدين المقبلين، كما سيتزايد عدد العمال المؤهلين فيها بسرعة أكثر من اليد العاملة النشطة. وقد يتخذ الأمر أشكالا مختلفة، إما عن طريق جلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، أو تقبل فكرة تنقل اليد العاملة بما في ذلك اليد العاملة العالية التأهيل، وهو ما يسمى بـ (هجرة الأدمغة)¹، أي أننا أمام نظام فيه عرض من جهة، وطلب من جهة ثانية. هل يتطابق الاثنان يوما ما؟ المؤشرات تدل أن الإجابة هي بالنفي طبعاً، فنحن اليوم أمام سوق صارت عالمية، ولم تعد الجغرافيا وحدها كافية في تحديد جاذبية الأسواق، هناك بلدان المغرب العربي، لكن هناك أيضاً مصر وتركيا القريبتين من أوروبا. كما أن هناك الهند التي أصبحت قرية أكثر فأكثر من أوروبا. ومثال الطلب الألماني من الهند تزويده بكفاءات عالية التأهيل الذي سبق ذكره خير مثال حي على ذلك.

¹الاستزادة في الموضوع، انظر مؤلفنا (هجرة الكفاءات العربية) ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع بالجزائر، ط1، سنة 2002.

وهكذا، كما رأينا في هذه الدراسة فإن المشكل الديموغرافي أصبح من الأمور التي تفرض نفسها وذلك لعلاقته الوثيقة بالتنمية الاقتصادية (le développement économique) انطلاقا من انعكاسات النمو السكاني (la croissance de la population) على التنمية ورفاهية المجتمع (le bien être de la société). لهذا أصبح من الضروري وضع صيغة واضحة تربط ما بين زيادة السكان والتنمية لأن الزيادة غير المنتظمة تؤدي إلى القضاء على آثار التنمية.

فالجنس البشري عرف مختلف مراحل التنظيم التي يلعب فيها العامل الديموغرافي دورا بالغ الأهمية، بدءا من التجمع البشري البسيط الى الأوطان الكبرى المتعددة الجنسيات، ومن المناطق القاحلة المهجورة إلى السهوب الخصبة الكثيرة السكان، ومن المدن الصغيرة الى المدن الحضرية العصرية الضخمة.

وبالتالي، فإن كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع البشري تحل طابعا حضاريا من الطابع البدائي إلى الطابع الأكثر تحضرا، فالحضارات التي توالى منذ أزمنة سحيقة قد تولدت وتطورت منذ أن عرف الانسان العيش في مجموعة بشرية، ولاسيما منذ تشييد المدن وتأسيس الدول، ولم يكن ممكنا لهذه الأخيرة أن تبقى في الوجود من غير الدفع الديموغرافي، ومن ذلك طرح التضاعف الديموغرافي المشكل الذي مكن المجتمعات المغلوبة على أمرها من تجاوز طاقاتها من الانتاج للوصول إلى خلق توازن نسبي بين عدد السكان وتلبية حاجياتهم الاجتماعية.

أيضا، هناك جزئية مهمة أن بعض الدول سلكت لحل قضية التوازن هذه سياسات مختلفة للتوصل إلى استخلاص الزوائد الضرورية لتغطية طلب سكانها، وهذا ما أدى إلى أن قارات بأكملها وقعت تحت الغارات الأجنبية التي لم تكن تولى أهمية السكان الأهالي الذين أيد بعضهم وعضوا بالسكان المستعمرين.

ومن هنا، ليس مستغربا أن تسجل اليوم أكبر النسب في التخصيب في البلدان التي كانت مستعمرة والتي توجد في مناطق العالم الثالث (le tiers monde) ، فالموقف التخصيبي والإكثار من الإنجاب في هذه البلدان له أسبابه التاريخية وأسبابه الاجتماعية السياسية، وهو موقف يوجد مثيله كذلك في الجزائر.

وقد كانت عقلية الإكثار من الأولاد لمدة طويلة أثناء الفترة الاستعمارية إحدى وسائل الدفاع أمام محاولات الإبادة الجسدية التي يقوم بها الاستعمار ضد شعوب دول العالم الثالث (le tiers monde) ، وإن الإكثار من الأولاد كان شكلا من أشكال المقاومة وإيمان قومي بالمستقبل، وتأكيده لوجوده أمام الأجنبي.

ويضاف إلى ذلك، أن ضعف درجة تطور القوى الإنتاجية، وكذا عدم وجود الحماية الاجتماعية لشعوب الدول النامية (les pays en voie de développement) ، كانت هي الدافع بالأساس إلى الإكثار من الذرية باعتبار أنه الضمان لنجاح استغلال قطعة الأرض التابعة للأسرة والتكفل باستثمارها.

عالم اليوم، تقاس فيه عظمة الأوطان ومكائنها ليس بعدد سكانها ولكن بمدى إشعاعها العلمي والثقافي والأخلاقي التي تشكل أسسها القوية والراسخة من اقتصاد مزدهر ومجتمع سليم يتمتع بالمنعة والازدهار.

لقد رأينا كيف أن النمو الديموغرافي باتجاهه الصاروخي يكون سببا في (هجرة الأدمغة) نحو العالم الآخر بفعل الفروق في التنمية الاقتصادية (le développement économique) ، ومشاكل الحياة، وتدني نسبة العمالة في أوساط الشباب، مما يتطلب إيلاء الاهتمام بالقضايا السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تكون لها نتائج سلبية بالغة الأثر على مجتمعات الدول النامية (les pays en voie de développement) .

وانطلاقا، من تراجع عقلية الإنجاب ولوجود شعور يزداد تغلغلا بمرور الأيام يلح على ضرورة تطبيق سياسة ديموغرافية تكون مرتبطة بسياسة التنمية الكاملة في الدول النامية (les pays en voie de développement) ، ينبغي إيجاد صيغ عملية من شأنها وضع سياسة ديموغرافية فعالة ترمي إلى التحكم في النمو السكاني (la croissance de la population) ، فالنمو الديموغرافي الكبير أصبح سمة الدول النامية (les pays en voie de développement) يعتبر بالتأكيد إحدى الضغوط الرئيسية للتنمية، فهي تؤدي بتأثيراتها إلى عرقلة التنمية، ومن ثم القضاء على الجهود المبذولة من أجل رفع المستوى المعيشي وتحسين حياة شعوب العالم برمته .

وفي تقديرنا أن النمو الديموغرافي بمؤشراتته العالية الراهنة يدعونا إلى طرح أفكار ومقترحات مناسبة، قد تساعد في تقريب المسافات المتباعدة بين الزيادة السكانية من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وذلك على النحو التالي:

- العمل على وضع حد للتعبئة الاقتصادية، وذلك بتعديل السياسة الدولية التي تجري بصورة غير مقبولة أدت إلى خلل في التوازنات التي كانت لها

آثار سلبية خاصة على اقتصاديات العالم الثالث (le tiers monde) ،
لاتزال مقلقة.

- وضع إستراتيجية هادفة للتنمية تعطي أولوية كبيرة لتطوير العلوم والتكنولوجيا وتوجيهه نحو سد الحاجيات الحقيقية لبلدان العالم الثالث (le tiers monde) ، مع الاستحضار الدائم لضرورة مراجعة الصيغ الحالية من تحويل التكنولوجيا (le transfert de la technologie) داخل بلدان العالم الثالث (le tiers monde).
- الأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الديموغرافية أثناء التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة أننا نمر بمرحلة العولمة (la mondialisation) وتحدياتها الراهنة والمستقبلية.
- استغلال دول العالم الثالث (le tiers monde) الموارد البشرية والمادية التي تتوفر عليها، خاصة في هذه الظروف المتأزمة التي تميز العلاقات الدولية في عالم اليوم.
- أن تستغل الدول النامية (les pays en voie de développement) إمكاناتها المادية استغلالا عقلانيا وفعالا حتى تكون بمعزل عن الضغوط الاقتصادية الدولية التي تميل نحو الخطورة من ناحية، وأخرى تجعله يتفادى الآثار التي تحدثها الضغوط الديموغرافية المتزايدة باستمرار، والتي توشك أن تقضي على الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي المتحصل عليه بنضال شعوب العالم الثالث (le tiers monde).

- متابعة انعكاسات الأزمة الدولية التي تتميز بوضعية نقدية غير قارة، وارتفاع أسعار المواد المصنعة (les produits manufacturés) ، وباضطراب التجارة الدولية (le commerce international) ، والتهديد الغذائي الذي لانظير له، ويضاف إلى هذه القائمة الانفجار الديموغرافي في بلدان العالم الثالث (le tiers monde) ، الذي يأخذ مظهرها خطيرا للغاية يطرح في نهاية الأمر مشكل التوازن الغذائي الحاد في العالم.

- زيادة الإنتاج الزراعي (la production agricole) كما ونوعا من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والسيطرة على الفجوة الغذائية، وبالتالي، توفير فائض كبير لمواجهة الاستهلاك.

- إنتاج وتوزيع المطبوعات والكتب ذات الصلة بالديموغرافية ومشاكل السكان.

- السيطرة في المدى البعيد والمتوسط على الزيادة في الولادات حتى تتم السيطرة على بناء التنمية الاقتصادية (le développement économique) والاستجابة للحاجيات الأساسية لجميع السكان، وذلك ببذل الجهود في مجال ترقية المرأة اجتماعيا خاصة بالنسبة للمرأة الريفية، وتحسين مستواها الثقافي وإدماجها في الحياة العملية في اطار تخطيط اجتماعي محكم.

المراجع

- الدكتور/زيد الحافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، ط2، سنة1981، بيروت.
- عبد القادر رزيق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، ط1، سنة1999، ط2، سنة2004، دمشق.
- عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد:الثابت والمتغير، ط1، سنة1999، ط2، سنة2003، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد القادر رزيق المخادمي، هجرة الكفاءات العربية..دوافعها واتجاهاتها، ط1، سنة2002، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- عبد القادر رزيق المخادمي، التصحر..ظاهرة طبيعية أم اجتماعية؟، ط1، سنة2003، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- انتقالية واستشفاف، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، العدد2، سنة2002، الجزائر.
- انتقالية واستشفاف، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، العدد2، سنة2003، الجزائر، مسار برشلونة حصيلة وآفاق.
- الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، العدد22، أكتوبر سنة1980، دمشق.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر، الدورة العامة الثالثة عشرة، مايو سنة 1999، (تقرير حول التنمية البشرية) ، الجزائر.
- الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، العدد34، يونيو سنة 1985، دمشق.
- الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، العدد38، ، سنة 1987، دمشق.
- الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، العدد20، ابريل سنة 1980، دمشق.
- دراسات عربية، العددان 11-12، سبتمبر سنة 1983، بيروت.
- الجيل، العدد5، سنة 1986، بيروت.
- الجيل، العدد8، سنة 1986، بيروت.
- الجيل، العدد1، سنة 1986، بيروت.
- الجيل، العدد3، سنة 1986، بيروت.
- دراسات عربية، العدد5، مارس، سنة 1980، بيروت.
- النفط والتنمية، العدد8، سنة 1978، بغداد.
- الثقافة العالية، العدد96، أكتوبر، سنة 1999، الكويت.
- المستقبل العربي، العدد19، سبتمبر، سنة 1980، بيروت.
- المستقبل العربي، العدد25، مايو، سنة 2000، بيروت.
- الوحدة، العدد97، أكتوبر، سنة 1992، المغرب.

- النفط والتنمية، العدد3، سنة1977، بغداد.
- النفط والتنمية، العدد6، سنة1978، بغداد.
- المجاهد الأسبوعي، العدد1023، سنة1980، الجزائر.
- الجزائر غدا، الدورة العامة الرابعة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر، أكتوبر سنة1995، الجزائر.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد21، السنة الرابعة والثلاثون، 9 ابريل سنة1997.
- الشروق (صحيفة جزائرية) العدد863، 11، 2003/09/01، الجزائر.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة2003.
- النمو الديموغرافي في الجزائر، قطاع الإعلام والتنشيط مجزب جبهة التحرير الوطني، ابريل سنة1985.

- 1- الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، دمشق، طبعة أولى سنة 1999، طبعة ثانية سنة 2004
- 2- النظام الدولي الجديد: الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 1999، طبعة ثانية سنة 2003
- 3- أزمة لوكرين بين منطق القانون والتعنت الغربي، دار الفكر، الجزائر، طبعة أولى سنة 1999
- 4- منظمة الوحدة الإفريقية: التحدي والأمل، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 2000
- 5- التلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 2000
- 6- الإعلام والمستقبل: أفكار ورؤى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2001
- 7- الصراع العربي - الإسرائيلي: ما أشبه اليوم بالبارحة، مطبعة البعث بقسنطينة، الجزائر، طبعة أولى سنة 2001
- 8- أحداث متحركة ... وفواصل لم تنته، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 2001
- 9- فضاءات حرة في الاقتصاد والدين والثقافة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2002

- 10- هجرة الكفاءات العربية: دوافعها واتجاهاتها، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2002
- 11- التصحر: ظاهرة طبيعية أم اجتماعية؟، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2003
- 12- الإعلام والتنمية: قضايا.. وطموحات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2003
- 13- آخر الدواء... الديمقراطية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، سنة 2003
- 14- نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، سنة 2004
- 15- الحوار بين الشمال والجنوب: نحو علاقات اقتصادية عادلة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة أولى، سنة 2004
- 16- النظام العالمي الجديد للإعلام، الأسس والأهداف (تحت الطبع)